الأنباء
الثلاثاء 26 نوفمبر 2013

فيصل الكندري: خطوة جادة لـ «الصحة» في برنامج المسح الصحي

فيصل الكندري

أعلن النائب فيصل الكندري انه يتابع عن كثب المشروعات والبرامج التي بدأت وزارة الصحة في اتخاذ خطوات ايجابية لتنفيذها كمتطلبات تطوير الخدمات الصحية في البلاد وحل مشاكلها المتراكمة تجاوبا مع مقترحات مجلس الامة.

وقال الكندري ان الخطوة الجادة للوزارة بتنفيذ برنامج للمسح الصحي الشامل للاكتشاف المبكر لسرطان الثدي واتاحة الفرصة للتدخل العلاجي المبكر يعتبر مؤشرا ايجابيا ويبشر بالخير لتصدي الوزارة لمشكلة سرطان الثدي بين النساء من خلال المسح الصحي الشامل وعدم الانتظار حتى وصول المرض لمراحل متقدمة وارتفاع معدلات انتشاره.

واستطرد انه يتابع ايضا الخطوات الجادة للوزارة لمواكبة المستجدات العلمية والتقنيات الطبية المتطورة بالمستشفيات العالمية المتخصصة ومن خلال اعتزام الوزارة الاستعانة بمراكز عالمية متخصصة لتطوير الخدمات الطبية العلاجية والتأهيلية في مجالات جراحة العظام والادارة الصحية والخلايا الجذعية والانف والاذن والحنجرة وغيرها من التخصصات الدقيقة.

واعرب عضو مجلس الامة عن تفاؤله بحل مشاكل الازدحام وتأخير المواعيد ببعض المستشفيات من خلال مشروع مستشفيات الضمان الصحي والتي ستستوعب اكثر من مليون وربع المليون وافد من العاملين في القطاع الخاص ستقدم لهم الرعاية الصحية من خلال مستشفيات الضمان الصحي والذي اعربت الوزارة عن جديتها في تنفيذه وبدء الخطوات العملية في ذلك.

واختتم عضو مجلس الامة فيصل الكندري تصريحه عن متابعته لمشروعات وبرامج وزارة الصحة بان هناك العديد من المشاريع الانشائية والتطويرية ببرامج عمل الوزارة يجب دعمها والاسراع في تنفيذها حسب جدول زمني واهداف محددة ومسؤوليات واضحة حتى يطمئن المواطن الى ان الوزارة ملتزمة وعازمة على حل المشاكل المزمنة التي يعاني منها القطاع الصحي منذ سنوات، معربا عن ثقته في وجود الارادة السياسية للالتزام بالاصلاح الصحي الشامل لعلاج الخلل المزمن بالخدمات الصحية.

استفسر عن المعايير التي تستند إليها الوزارة في تحديد أولوياتها

الطاحوس يسأل وزير الشؤون عن مجالس إدارة الصندوق الخيري والأنشطة التي يقوم عليها

اسامة الطاحوس

وجه النائب اسامة الطاحوس سؤالا برلمانيا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي جاء فيه: قد طالعتنا احدى الصحف يوم الجمعة بعددها رقم 2133 الصادر بتاريخ 1 اكتوبر 2013 وتطرقت فيه الى ان موظفي «الصندوق الخيري» في «الرعاية» يشكون تأخر رواتبهم شهرين.

لذا يرجى افادتي بالآتي: كيف تعاملت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع هذا الخبر؟ مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من قرارات وزارية او ادارية او تعاميم او مراسلات وخطابات وذلك لكل حالة كل على حدة؟ وتزويدي بالهيكل التنظيمي للصندوق الخيري. مع تزويدي بمجالس ادارة الصندوق الخيري وذلك منذ تأسيس الصندوق الى ورود السؤال. وبجميع قرارات مجالس ادارة الصندوق الخيري من قرارات الاضافة والالغاء والتعديل والتصحيح منذ التأسيس لغاية ورود السؤال وذلك لكل قرارات الاضافة والالغاء والتعديل والتصحيح كل على حدة؟ وتزويدي بالتقارير الادارية لكل سنة ادارية للصندوق الخيري وذلك منذ تأسيس الصندوق الى ورود السؤال، اضافة الى التقارير المالية لكل سنة مالية للصندوق الخيري وذلك منذ تأسيس الصندوق الى ورود السؤال، وعن رأسمال الصندوق الخيري من الاعانات والتبرعات والمنح المادية والعينية من جميع الجهات الرسمية والاهلية والافراد وذلك لكل جهة على حدة. مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل جهة على حدة. وهل كانت هناك اوامر تغييرية بترحيل ارصدة الصندوق الخيري من حساب الى آخر او من بنك الى آخر؟ وتزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل امر تغيير على حدة؟ وما طبيعة الاعمال والانشطة والمشاريع التي تمت من قبل الصندوق الخيري والتي اعتاد الصندوق الخيري القيام بها، سواء بشكل مباشر او غير مباشر وذلك منذ تأسيس الصندوق الى ورود السؤال؟ وما التكلفة المالية لها؟ مع بيان المغزى من تلك الأعمال والانشطة والمشاريع وذلك لكل الاعمال والانشطة والمشاريع على حدة؟ وتزويدي بجميع المستندات اللازمة الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل الاعمال والانشطة والمشاريع على حدة؟

ويرجى تزويدي بنسخ عن كل المطالبات المادية والمعنوية والقضايا المرفوعة من وضد الصندوق الخيري وذلك لكل القضايا والمطالبات المادية والمعنوية كل على حدة. وهل يتم عرض قرارات وتوصيات من جهات اخرى على الصندوق الخيري؟ وهل يتم او تمت مناقشتها؟ مع ذكر هذه الجهات سواء حكومية او خلافه، اذا كانت الاجابة بالايجاب؟ ويرجى تزويدي بنسخ عن التوصيات ورأي اللجان بهذا الخصوص مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات ومذكرات داخلية ومحاضر لجان؟ ويرجى تزويدي بنسخ عن التصورات الأولية لاستراتيجية الوزارة للصندوق الخيري. وهل هناك توصيات من جهات اخرى لاستراتيجية الصندوق الخيري؟ واذا كانت الاجابة بالايجاب، يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل توصية على حدة؟ وما الآليات والمعايير التي تعتمدها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتحديد اولويات الصندوق الخيري؟ وهل تحدد جهات اخرى اولويات الصندوق الخيري؟ مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات؟

هل ارسلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن طريق الصندوق الخيري اشخاصا في مهام خارجية او ابتعاث طلبة او علاج بالخارج سواء موظفين بالوزارة او كانوا من جهات اخرى او افراد؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، يرجى تزويدي باسماء الموظفين بالوزارة والجهات التابعين لها والافراد مع بيان اسماء الاشخاص والجهات في تلك المهام الخارجية او ابتعاث طلبة او علاج بالخارج والمسمى الوظيفي والشهادة العلمية والتكلفة المالية وذلك لكل المهام الخارجية او ابتعاث طلبة او علاج بالخارج على حدة؟ وجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل مهمة على حدة؟

وهل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اي لجنة تقييم او دراسة او رقابة او متابعة او اشراف لكل المشاركات والاعمال والمشاريع التي اعتادت وزارة الشؤون الاجتماعية القيام بها من خلال الصندوق الخيري وذلك منذ التأسيس حتى وردو السؤال؟ مع تزويدي بجميع تقارير لجان التقييم او الدراسة او الرقابة او المتابعة او الاشراف، وجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك كل على حدة، وهل يتم التأكد من وجود جميع المكلفين بالقيام باعمال مهام الصندوق الخيري والتزامهم بما اسند اليهم سواء من مجلس الادارة او العاملين؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، ما آلية العمل التي تطبقها الوزارة في الصندوق الخيري؟ وهل هناك من يتخلف منهم بالقيام بتلك المهام والمنصوص عليها في قرار التكليف سواء من مجلس الادارة او العاملين؟ وما الآلية التي تتبعها الوزارة لتطبيق الجزاء؟ وهل يتم تكليفهم مرة اخرى سواء من مجلس الادارة او العاملين؟ وهل يتم الخصم من المخصص المالي الخاص بالمكلف سواء من مجلس الادارة او العاملين؟

وهل يتم استرجاع بقية المخصص المالي الخاص بالمكلف في حين عدم قيامه بالاعمال الموكلة اليه سواء من مجلس الادارة او العاملين؟ وهل يتم الخصم بناء على الجزاء او العقوبة المقررة سواء من مجلس الادارة او العاملين؟ مع تزويدي بكل المستندات الدالة على الاجابة لجميع المكلفين سواء من مجلس الادارة او العاملين من تاريخ تأسيس الصندوق الخيري ولحين ورود السؤال وتشمل القرارات الوزارية والادارية والتعاميم لكل مكلف سواء من مجلس الادارة او العاملين وذلك لكل سواء من مجلس الادارة او العاملين على حدة؟ وما الأسس والمعايير والآليات المعتمدة للتعيين بالصندوق الخيري؟ يرجى تزويدي برأي ديوان الخدمة المدنية؟ وما السند القانوني الذي تنتهجه الوزارة لوظائف العاملين بالصندوق الخيري؟ مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من مراسلات وخطابات وذلك لكل تعيين على حدة ويرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين عدد العاملين في الصندوق الخيري من بداية التأسيس الى حتى ورود السؤال؟ مع بيان باسماء العاملين وجنسياتهم واعمارهم وجنسهم والمسمى الوظيفي والشهادة العلمية والادارات والاقسام التابعين لها لكل منهم على حدة؟ وهل توجد جهات اخرى تابعين لها غير الوزارة؟ وما التكلفة المالية لرواتب العاملين وذلك لكل العاملين على حدة؟ مع تزودي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من قرارات وزارية وادارية ومراسلات وخطابات ومذكرات وذلك لكل العاملين على حدة؟ وما آلية الصرف والتكاليف المالية والمخصصات التي يتم صرفها من قبل الصندوق الخيري؟ وهل يتم الصرف من خلال لجنة مختصة بهذا الشأن ويتم عرضها على مجلس ادارة الصندوق الخيري؟ وهل يتم الصرف من خلال لجنة مختصة بهذا الشأن ويتم عرضها على مجلس ادارة الصندوق الخيري؟ وهل تتم مراقبتها من قبل ادارة الرقابة المالية بوزارة المالية وديوان المحاسبة؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على الاجابة من قرارات وزارية وادارية ومراسلات وخطابات ومحاضر مجلس الادارة واللجنة والمذكرات وذلك لكل

عبدالله يرفض إخلاء المجلس من الإعلاميين لإجراء بروڤة لاستجواب رولا دشتي

د.خليل عبدالله

اعرب النائب د.خليل عبدالله عن رفضه للاجراء الذي تم اتخاذه اول من امس بإخلاء الاعلاميين من مجلس الامة من اجل حضور «شخصية مهمة»، ليتبين لاحقا ان هذه الشخصية هي وزيرة الدولة لشؤون التنمية والتخطيط د.رولا دشتي التي حضرت الى المجلس لاجراء «بروڤة» استجوابها.

وقال عبدالله في تصريح للصحافيين في مجلس الامة: ان الوزيرة لا تملك الحق بالتحكم في المؤسسة التشريعية، واذا كانت هذه طريقتها في التعامل مع المتواجدين في مجلس الامة فالله يعين الموظفين لديها في الوزارة.

معصومة: رفض وزيرة التخطيط الرد على الأسئلة البرلمانية يدفع لاستجوابها

د.معصومة المبارك

قالت النائب د.معصومة المبارك إن الدستور واللائحة ينظمان آلية الاسئلة البرلمانية كآلية من آليات الرقابة التي يملكها مجلس الأمة على السلطة التنفيذية، والوزير ملزم بالرد خلال أسبوعين أو أن يطلب التمديد قبل انقضاء المدة. ولكن أن ينتظر النائب مدة تقارب الشهر ونصف الشهر ثم يرد باعتذار عن الاجابة، فهذا يمثل خروجا على الدستور واللائحة والأعراف والتقاليد البرلمانية ويضرب آلية الرقابة البرلمانية بعرض الحائط ويدمر قنوات التعاون فيما بين السلطتين، وهو الأسلوب الذي تعاملت به وزيرة الدولة للتنمية د.رولا دشتي مع الاسئلة البرلمانية التي وجهتها لها بتاريخ 9/24 ولم أتلق أي رد منها، وفجأة بتاريخ 3 نوفمبر أستلم خطابها الموجه الى الأخ رئيس مجلس الأمة متضمنا خروجا صريحا على الدستور واللائحة.

وأضافت أن التعلل بقرار المحكمة الدستورية رقم 3 بند ثانيا ليس له ما يسنده، فالاسئلة التسعة تتعلق مباشرة بعمل الوزير في وزارته وتنحصر في طلب معلومات وبيانات عن وقائع مثل: تحديد الجهة أو الجهات التي شاركت في إعداد الخطة وبرنامج عمل الحكومة وصفاتهم الوظيفية والقانونية وبعدد التظلمات التي رفعها الموظفون وكيفية التعامل مع هذه التظلمات والأسلوب المتبع في توزيع مكافأة الأعمال الممتازة.

وهل تمت إحالة كل من بلغ 30 سنة خدمة للتقاعد، أم أن هناك استثناءات وما مبررها إن وجدت؟ (مرفق نسخة من الاسئلة) واضح أن الاسئلة لا تخرج عن منطوق قرار المحكمة الذي تعللت به وزيرة التخطيط والتنمية.

وزادت: واضح أن الوزيرة تتنصل من مسؤوليتها الدستورية تجاه التعامل مع الاسئلة البرلمانية، وواضح كذلك أنها تستن سنّة غير حميدة في التهرب من الاسئلة البرلمانية بادعاء بأنها لا تتفق مع قرار المحكمة الدستورية وان السؤال جاء مسهبا كما تتهرب من الاستجواب بالادعاء بأن بنوده مبهمة وغير واضحة.

وأضافت: لا يحق للوزير لا دستوريا ولا لائحيا ولا سياسيا التنصل من واجب الجواب على الاسئلة البرلمانية بالاعتذار عن الرد نهج خطير تتبعه وضرب بمبدأ التعاون بعرض الحائط وهروب من المسؤولية، مشيرة الى أن الوزيرة د.رولا دشتي ادعت بأن السؤال يخالف الضوابط الدستورية والأصح أن د.رولا برفضها الرد على الاسئلة قد خالفت الضوابط الدستورية وبشكل صريح تستحق بموجبه المساءلة السياسية.

عسكر: فتح مراكز العلاج الطبيعي خلال الفترة المسائية

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: يعتبر العلاج الطبيعي من مقومات العلاج بعد العمليات الجراحية، والكثير من المرضى ممن يتعافون من العمليات الجراحية خاصة في حالات الكسور وغيرها يحتاجون الى فترة علاج طبيعي مستمر وتحدد لهم مواعيد للعلاج الطبيعي بعد خروجهم من المستشفى، لكن تحديد العلاج الطبيعي في الفترة الصباحية فقط، ويشكل عائقا للكثير من المرضى خاصة ان منهم الطلبة والموظفون ولا يستطيعون المداومة على العلاج الطبيعي في هذه الفترة.

ونص الاقتراح على: فتح مراكز العلاج الطبيعي في الفترة المسائية بالمستشفيات الحكومية طوال ايام العمل في الاسبوع، بما فيها مستشفى الرزي ومستشفى الطب الطبيعي مع توفير سيارات لنقل الحالات التي تستدعي نقلها من والى المستشفى والبيت وبالعكس.

الحمدان لتنظيم مسابقات لحفظ القرآن بين المدارس

حمود الحمدان

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا برغبة جاء فيه: تعظيما لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وسعيا لغرس ذلك في نفوس ابنائنا وحثهم على حفظها، نقترح تنظيم مسابقات لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية بين أبناء المدارس، والجامعات الحكومية والخاصة كل على حدة، ترعاها وتنظمها الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما بالتعاون مع الجهات المختصة.

الحريص يطلب معلومات عن الدراسات لحل مشكلة الازدحام المروري

مبارك الحريص

وجه النائب مبارك الحريص سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: نظرا لحالات الازدحام الشديدة التي يعاني منها المواطنون والمقيمون قائدو المركبات في الطرق بالبلاد، ولما كان لوزارتكم الموقرة ممثلة بالادارة العامة للمرور مسؤولية تنظيم وحل هذه الظاهرة التي بدأت تتفاقم وتتزايد خلال السنوات الأخيرة، لذا يرجى تزويدي بالآتي: هل قامت الوزارة بوضع الحلول والدراسات لحل هذه المشكلة؟ واذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بتلك الدراسات وهناك بعض الطرق الرئيسية لا توجد بها حارة للأمان ما يشكل خطرا كبيرا وعائقا خصوصا للحالات الطارئة في اوقات الازدحام «الدائري الرابع على سبيل المثال» فما خطتكم لتعديل هذه المشكلة؟ وما خطة وزارتكم المتمثلة بالادارة العامة للمرور للقضاء على ظاهرة الازدحام داخل المناطق السكنية خاصة في اوقات الذروة؟

الهاشم: أرفض مناقشة 6 استجوابات في جلسة واحدة

د.صفاء الهاشم

أعربت النائبة د.صفاء الهاشم عن رفضها مناقشة 6 استجوابات في جلسة واحدة، وأسلوب التحدي الذي تمارسه رئاسة المجلس. وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين ان «الكروتة» مرفوضة، فنحن نتحدث عن قدرات انسانية وجسدية وعقلية، ولا النائب المستجوب ولا الوزير المستجوب ولا المشاهدون والمستمعون لديهم القدرة على التركيز على مدى كل هذه الساعات، خصوصا ان هناك أدلة وبراهين ومعلومات ستعرض والقدرة على الاستيعاب محدودة. وأضافت: هناك ناس في الرئاسة تريد ان تستعرض العضلات وتصر على مناقشة 6 استجوابات في نفس الجلسة، فهل هو تحد؟ ويجب ان نحترم سن رئيس مجلس الوزراء وصحته لا تتحمل انتظار كل هذه الساعات.

خليل عبدالله يستفسر عن لجنة البيوت الاستشارية وشروط تسجيل المكاتب المحلية

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا لوزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي جاء فيه: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: صورة قرار انشاء لجنة البيوت الاستشارية واللائحة المنظمة لاعمالها، وشروط تعاقد الجهات العامة مع هذه البيوت، واجراءات وشروط تسجيل المكاتب المحلية والعالمية في الشؤون الهندسية والادارية، وهل تسمح بتسلم عروض فنية ومالية من مكاتب محلية بناء على تفويض من جهات عالمية ومبررات ذلك، وهل توجد استثناءات من الخضوع لنظام اللائحة والنظام مع بيان مبررات هذه الاستثناءات، وكيف نظمت اللائحة نظام التظلمات، مع تزويدنا بصورة من الشكاوى والتظلمات التي صدرت ضد اللجنة منذ تاريخ 2009/9/1 وردود اللجنة عليها، وهل يوجد ممثل للادارة المالية في هذه اللجنة؟ مع تزويدنا بتقرير عن مشاركته في اعمال اللجنة من 2010/1/1 حتى تاريخه، وصورة عن المراسلات الرسمية الخاصة ببدء تنفيذ مشروع ميزانية البرامج والاداء لتحسين فاعلية عمليات الميزانية، وتفصيل ما وصلت اليه مراحل المشاريع الاولى والثانية والثالثة مع توضيح التالي: هل العروض الفنية والمالية لهذه المشاريع مقدمة من مكاتب محلية أو عالمية، او هي من مكاتب محلية بناء على تفويض من مكاتب عالمية، وان كان كذلك فما مبررات ذلك؟ وصورة من كتاب وزارة المالية ويحمل رقم 27684 المؤرخ في 2010/8/1 بشأن طلب ترشيح فريق من ادارة المستشارين للمشاركة في تقديم العروض عن ذلك المشروع، وكذلك كتاب وزارة المالية الوارد رقم 40759 المؤرخ في 2010/12/15 والمتضمن قيام وزارة المالية بالنظر في العروض الفنية المقدمة وقرارها في هذا الشأن، وهل ما قامت به وزارة المالية هو اجراء متبع على نحو دائم في العمل الاستشاري؟ وبشأن ذلك المشروع فما الاسباب الفنية التي دعت لعدم تأهل ثلاث شركات عالمية مرموقة في المشروع؟ مع تزويدنا بتقرير من المقيمين لتلك الشركات، وتقرير عن المقيمين لتلك المشروعات وخبراتهم السابقة، كما يرجى تزويدنا بمبلغ العرض المالي للمكتب الفائز والمكتب الثاني، وتقرير اللجنة بشأن عرض المكتب الفائز، وبشأن تنفيذ مشروع برامج الاداء: ما اسباب التأخر في تنفيذه؟ وهل توجد ملاحظات او اخطاء في العرض المالي للمكتب الفائز؟ مع تزويدنا بصورة عن محاضر اجتماع لجنة البيوت الاستشارية الخاص بهذا الموضوع ورأي وزارة المالية بشأن اخطاء المكتب الفائز ورأي اللجنة وقرارها بهذا الشأن، وبشأن مشروع دراسة الخدمات التي تقدمها الوزارات والادارات الحكومية واقتراح تسعيرها في ضوء تكاليف كل منها المعروض على اللجنة في فبراير 2010، علما ان هذا المشروع تابع لوزارة المالية مع تزويدنا بتطورات المشروع منذ تاريخ طرحه حتى الآن وبصور عن جميع المواصلات المتبادلة بين وزارة المالية ولجنة البيوت الاستشارية بخصوص هذا الموضوع، وهل توجد لدى لجنة البيوت الاستشارية مشروعات ودراسات تمت اعادة طرحها بسبب عدم كفاية المخصصات المالية او سوء تقدير لقيمة المشروع المطروح؟.